

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كمؤشر للتطور المالي وداعم للنمو الاقتصادي - دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)

د. عامر عبد الرحيم - أستاذ محاضر ب - جامعة معسكر

الملخص :

إن الوقوف على مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتأتى إلا من خلال دراسة أهم بعدين لهذا الموضوع أولهما مؤشر تطور النظام المصرفي على اعتبار أن الأنظمة المصرفية المتطورة تسهم بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ثانيهما دعم النمو الاقتصادي حيث أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد له أن ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي. و لأجل ذلك سنحاول بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر تطور النظام المصرفي اعتمادا على مؤشر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015 وذلك بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين هذان المتغيران من خلال إجراء دراسة قياسية وبغية الوصول إلى ذلك استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015 حيث تشمل الدراسة القياسية على إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF والكشف عن وجود تكامل مشترك و من ثم تقدير العلاقة باستخدام نموذج المربعات الصغرى.

الكلمات المفتاحية : التمويل المصرفي، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، التطور المالي، النمو الاقتصادي.

Abstract

The study of the contribution of the banking system to the financing of small and medium enterprises can only be achieved through studying the two most important dimensions of this subject. The first is the development index of the banking system, as the advanced banking systems contribute effectively to the financing of small and medium enterprises and the second support economic growth. Small and medium enterprises must have a positive impact on economic growth rates.

For this reason, we will attempt to build a standard economic model of the evolution of the banking system based on the index of SME financing on Algeria's economic growth during during 1995-2015 period by trying to determine the nature of the relationship between these two variables through a standard study. The study used annual data for a time series during 1995-2015 period, where the standard study includes time series stability by applying the ADF test and detecting a common integration and thus estimating the relationship using the lower squares model.

Key words: Banking Finance, Small and Medium Enterprises, financial development, economic growth.

المقدمة

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن العشرين ، أفرز تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني، فبعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم وتسيير المؤسسات ، أعطت الدولة مجالاً أوسع ودعماً لنمو وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم ببرامج أعدت خصيصاً لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات اقتصادية متعددة .

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية و اجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل و في معدلات النمو الاقتصادي و ذلك يعود للخصائص الهيكلية التي تميزها.

إلا أن تطور و استمرارية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرتبط أساساً بمدى قدرتها على إيجاد التمويل الذي يعتبر المحدد الرئيسي لوضعها المالي و قدرتها التنافسية و لقراراتها المتعلقة بالاستثمار.

و لكن حتى تتحقق الأهداف التشغيلية و الأهداف الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد أن يتلاءم سوقها التمويلي مع الخصائص التي تميزها عن باقي المؤسسات الأخرى، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العموم تتميز بشكلها القانوني الذي يكون في العادة في صورة شركات تضامن أو مسؤولية محدودة مما يعيقها على القيد في الأسواق المالية و لهذا يكاد تمويلها يتوقف على الجهاز المصرفي. حيث يقوم هذا الجهاز بدور الوساطة بين جميع القطاعات الاقتصادية، و من هنا فإن مدى تطور الجهاز المصرفي و مرونته مسألة أساسية في تحديد المناخ الاستثماري، حيث أن المؤسسات الصغيرة تكون في حاجة دائمة إلى الاقتراض لتمويل أنشطتها و التمويل بالمدخلات الصناعية و المواد الأولية.

إن الوقوف على مدى مساهمة النظام المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يتأتى إلا من خلال دراسة أهم بعدين لهذا الموضوع أولهما مؤشر تطور النظام المصرفي على اعتبار أن الأنظمة المصرفية المتطورة تسهم بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ثانيهما دعم النمو الاقتصادي حيث أن تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد له أن ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي.

سنحاول من خلال هذا البحث تبيان مدى أهمية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي، و ذلك بالاعتماد على بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر تطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015.

من خلال ورقتنا البحثية هاته تناولنا العناصر التالية :

- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : الأهمية الاقتصادية و ضرورة التمويل

- تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤشر لتطور النظام المصرفي
 - أثر التمويل البنكي على النمو الاقتصادي*دراسة قياسية خلال الفترة(1995-2015)*
- أولا - المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :الأهمية الاقتصادية و ضرورة التمويل

1-الأهمية الاقتصادية :

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية و اجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل و تحقيق التطور الاقتصادي و قدرتها على مقاومة الأزمات الاقتصادية, والتي نبرزها فيما يلي:

- كونها وسيلة من وسائل خلق العمالة باعتبارها تعتمد على الكثافة العمالية في الإنتاج أكثر مما تعتمد على الكثافة الرأسمالية، و هي فرصة للدولة النامية التي تشكو في الأغلب من ارتفاع معدلات البطالة بما مع ما ينجر عن ذلك من ضعف و تراجع في الطلب؛
- تتجاوب مع خصائص السوق الصغير الحجم و هو الصفة الغالبة على أسواق الدول النامية لضعف قدرتها على التنافس على مستوى الأسواق الدولية من جهة و تواضع مستويات الطلب الداخلي بما من جهة أخرى؛
- توفرها على نظام معلومات داخلي يتميز بقلة التعقيد و هو ما يسمح بالانتشار السريع صعودا أو نزولا بين إدارة المؤسسة و عمالها.أما خارجيا فنظام المعلومات يتميز بدوره بالبساطة نتيجة قرب السوق جغرافيا؛
- قلة التخصص في العمل إلى الدرجة التي تقوم فيها الوظيفة الواحدة بمهام عدة وظائف، و العامل متعدد الاختصاصات في الغالب و هذا ما يوفر الجو للكثير من المبادرات؛
- تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبيرة من خلال عمليات المقاوله من الباطن؛
- بإمكانها إنشاء العديد من الوحدات الصناعية التي تقوم بإنتاج تشكيلته متنوعه من السلع خاصة الاستهلاكية منها و هذا ما يعطيها ميزة التوزيع في الإنتاج الصناعي؛
- تتميز هذه المؤسسات باستخدام تقنية إنتاجية اقل تعقيدا و اقل كثافة رأسمالية، و لهذا فهي تعتمد نسبيا على اليد العاملة و تعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة؛

- تتميز أيضا بسهولة تكيفها مع المحيط الخارجي، و امتداد نشاطها حتى إلى المناطق النائية، حيث ينظر إليها كوسيلة للنهوض بهذه المناطق خاصة و إن المشاريع التي تعتمد عليها لا تتطلب قيمة عالية من الاستثمارات و هو ما يتوافق و مستوى الدخل المتوسط؛
- تساهم في خلق فرص العمل والمعاونة في مشكلات البطالة من خلال تشغيل الشباب وذلك بتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بتكلفة خلق فرص العمل بالمؤسسات الكبرى؛ (عبد العزيز جميل محييمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية لتنمية الإدارية، 2005، ص 33)
- تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية ، حيث تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والريفية، وإعادة التوزيع السكاني، والحد من الهجرة إلى المدن الكبرى؛
- التجديد: إن الأفراد والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يديرها أصحابها تتعرض للتجديد والتحدث أكثر من المؤسسات العامة لان الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم و يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل، فمثلا من براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءة الاختراعات في الولايات المتحدة الأمريكية خلال خمسة وعشرين عاما ماضية، يعود أكثر من الثلث إلى الأفراد وأكثر من الربع إلى الشركات التجارية الصغيرة؛ (عز الدين أمقران، مُجد رقيق، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مدرسة العليا للتجارة، 2007، ص 14)
- ارتفاع معدلات الإنتاجية في المشروعات والمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمقارنة بالعمل الوظيفي الحكومي والعام، فالفرد منتج كما هو مستهلك في المشروعات الصغيرة ولكنه ليس من الضروري منتج في الوظائف العامة وبنفس الدرجة؛
- تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير سلع وخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي يزيد الدخل القومي للبلاد؛
- تساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ويؤدي إلى توصيل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة؛ (لرقت فريدة، بوقاعة زينب، بوروبية كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 120)

الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تقلل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستيراد. (رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، دار إيتراك لطباعة و النشر و التوزيع، ط 2008، ص 53)

و إيماننا منها بأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و لأجل تفعيل دورها في دعم النمو الاقتصادي قامت الدولة بهدف توفير الإطار القانوني و المؤسسي لعمل هذا النوع من المؤسسات و يمكن إبراز ذلك فيما يلي :

أصدرت الجزائر بالخصوص في فترة الإصلاحات مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الاستثمارات.

و من أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات لترقية الاستثمارات و أجهزة أخرى لدعمه و تشجيعه نذكر منها بالخصوص: وكالة ترقية و دعم الاستثمارات (APSI)، لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI)، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI)، المجلس الوطني للاستثمار (CNI)، الشباك الوحيد (GU)، صندوق دعم الاستثمارات (CSI)، و الوزارة المنتدبة لمكلفة بترقية الاستثمار و متابعة الإصلاحات.

أ. المجلس الوطني للاستثمار (CNI)

تم إنشاء هذا المجلس بموجب المادة 18 من الأمر رقم 03-01، يرأسه رئيس الحكومة، و من مهام المجلس أنه يعمل على تشجيع تطوير الاستثمار و هذا طبقا لإجراءات المادة 19 من الأمر رقم 03-01 التي تنص على:¹

- اقتراح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولوياتها؛
- اقتراح إجراءات تحفيزية للاستثمار مساندة للتطورات الملحوظة؛
- الفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات؛
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه؛
- يقوم أيضا بالإضافة إلى إجراءات المادة 19 المذكورة سالفًا بتحديد المبلغ المتوقع للمخصصات الموازية الموجهة لصندوق دعم الاستثمارات، و مدونة النفقات التي يمكن تحميلها لهذا الصندوق.

و للإشارة فإن هذا المجلس يتشكل من وزير المالية، الوزير المكلف بالمساهمة و تنسيق الإصلاحات، الوزير المكلف بالجماعات المحلية، الوزير المكلف بالتجارة، الوزير المكلف بالطاقة و المناجم، الوزير المكلف بالصناعة، الوزير المكلف بالصناعات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة PME/PMI، الوزير المكلف بالتعاون، و الوزير المكلف بتهيئة المحيط، يجتمع المجلس مرة كل ثلاثة

أشهر، و يتم ضمان أمانة المجلس من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 01-281).

ب. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)

تعتبر الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، حيث يقوم وزير المساهمات و تنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة (المادة 01)، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار، و بالتعاون مع الإدارات و التنظيمات المعنية القيام بما يلي : (المادة 03).

- ضمان ترقية و تطوير و متابعة الاستثمار الوطنية و الأجنبية.
- استقبال، إعلام، مساعدة المستثمرين المقيمين و غير المقيمين في إطار تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

• تسهيل استكمال شكليات إنشاء المؤسسات و تحقيق المشاريع من خلال الشباك الوحيد اللامركزي (Guichet Unique).

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار؛
- ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين خلال فترة الإعفاء.
- إضافة إلى ما سبق ذكره فإن الوكالة مكلفة أيضا بما يلي:
- وضع أو إنشاء الشباك الوحيد طبقا للمادتين 23 و 24 من الأمر رقم 01-03؛
- تحديد فرص الاستثمار و تشكيل بنك معلومات اقتصادية و وضعها تحت تصرف المتعاملين؛

• جمع و معالجة و الإعلان عن كل المعلومات الضرورية المتعلقة بفرص الاستثمار والاستفادة من خيارات و تجارب الدول الأخرى؛

• تحديد العراقيل و العقبات التي تواجه تنفيذ الاستثمارات و اقتراح التدابير التنظيمية والقانونية الملائمة لمعالجتها على السلطات العمومية.

ج. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: و التي كان الغرض منها مساعدة هذه الفئة في إنشاء مؤسسات صغيرة و من ثم تخفيض معدلات البطالة باستعمال استثمارات صغيرة و متابعة المستثمر و لكن النتائج لم تكن بالمعنى المسطر له لعدة اعتبارات منها:

- *إصرار البنوك على ضمان القرض؛
- *ضعف تدفق المعلومات الخاصة بفرص النشاط و إمكانيات تعامل المؤسسات الناشئة في إطار المناولة بالباطن مع الاقتصاد الوطني؛
- *إهمال فئة عريضة ممن وجه لها هذا النشاط من الناحية الإعلامية داخل الجامعات والمراكز و المعاهد العليا.

2-المؤسسات ص م و الأهمية الحيوية للتمويل :

يعتبر التمويل عصب المشروع و الطاقة المحركة لجميع الوظائف و الأعمال، إذ لا قيام لأي عمل يعود بالربح أو استثمار يدر فائدة دون وجود رأسمال، و بقدر حجم التمويل و تسيير مصادره و حسن استثماره فتحتاج المشروعات بشكل عام منذ بداية نشاطها و انطلاقها في عمليات الإنتاج إلى أموال مواصلة نشاطها أو لتغطية عجزها أو التوسع الإنتاجي لنشاطها من أجل رفع طاقتها الإنتاجية، و من خلال هذا يمكن أن نخلص إلى أن أهمية التمويل تتمثل في:

- إنشاء مشاريع جديدة؛
- استغلال الموارد المالية المجمدة؛
- تغطية العجز المالي لأصحاب المشاريع الإستثمارية؛
- الزيادة في الإنتاج عن طريق تشغيل الموارد المالية؛
- توفير مناصب شغل جديدة مما يقلل من البطالة؛
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد؛
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم. كما يتحكم التمويل في قرارات التسعير و آليات التحصيل في المؤسسة.

و لكن حتى تتحقق الأهداف التشغيلية و الأهداف الإستثمارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا بد أن يتلاءم السوق التمويلي مع الخصائص التي تميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن باقي المؤسسات الأخرى، فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العموم تتميز بشكلها القانوني الذي يكون في العادة في صورة شركات تضامن أو مسؤولية محدودة مما يعيقها على القيد في الأسواق المالية و لهذا يكاد تمويلها يتوقف على الجهاز المصرفي. حيث يقوم هذا الجهاز بدور الوساطة بين جميع القطاعات الاقتصادية، و من هنا فإن مدى تطور الجهاز المصرفي و مرونته مسألة أساسية في تحديد المناخ الاستثماري، حيث أن المؤسسات الصغيرة تكون في حاجة دائمة إلى الاقتراض لتمويل أنشطتها و التمويل بالمدخلات الصناعية و المواد الأولية.

و يعتبر تمويل هذا النوع من المؤسسات ذا مخاطرة مرتفعة مما يجعل بعض البنوك تحجم عن إقراضها لانخفاض ثقة مؤسسات التمويل في دراسات الجدوى التي تقدمها هذه المؤسسات، و في هذا الإطار فإن قطاعا مصرفيا عالي الكفاءة هو وحده القادر على تقييم المخاطر و تسييرها بما يضمن في ذات الوقت تمويل المؤسسات و تحصيل حقوقه، و بالتالي فإن المصارف التي لا تعتمد آليات و فنون التسيير الحديثة تكون عاجزة عن تلبية حاجيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثانيا - تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤشر لتطور النظام المصرفي

1 - تطور النظام المصرفي و مؤشرات قياسه :

لا يمكننا التطرق لمفهوم تطور النظام المصرفي دون الخوض في ما هو أشمل من ذلك على اعتبار أن النظام المصرفي ماهو إلا جزء من نظام أكبر هو النظام المالي.

أ- تعريف النظام المالي

يمثل النظام المالي جزءا هاما من مكونات النظام الاقتصادي، وأحد المؤثرات الرئيسية في مستوى النشاط من خلال الوظائف التي تؤديها مؤسساته وأسواقه المتنوعة، حيث يعبر النظام المالي عن مجموع الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد للتمويل ولآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم ، فهو يشمل شبكة المؤسسات المالية والأسواق التي تتوفر على كافة الظروف والآليات المتحكمة في إنتاج وحيازة وتبادل الأصول والأدوات المالية المختلفة) ، ويأخذ التمويل في الاقتصاد إما شكلا مباشرا بين أصحاب الفائض والعجز (من خلال وسطاء السوق المالي خصوصا)، أو غير مباشر من خلال تدخل مؤسسات الوساطة المالية.

ب- مفهوم التطور المالي (سو زان كرين، ريشي جويال، مشفق مبارك، ارنده ساب. 2003 . ص

(100

حيث تعرف التنمية المالية كمفهوم يعكس مجموع التحسينات الكمية والنوعية في عمل النظم المالية، بأنه درجة نماء وتطور القطاع المالي من خلال المؤشر ارت النقدية والمالية الرئيسية، وكذا من الناحية المؤسسية التي تتضمن تطور حجم وتنوع أشكال مؤسساته وأسواقه.

و التنمية المالية مفهوم متعدد الأوجه لا يقتصر على المؤشرات النقدية فحسب، بل يتضمن كذلك التنظيم والرقابة ودرجة التنافس والانفتاح المالي والقدرة المؤسسية مثل قوة حقوق الدائنين وتنوع الأسواق والمنتجات المالية التي تكون الهيكل المالي للاقتصاد.

2 - مؤشرات قياس تطور الجهاز المصرفي

لقد اختلف الإقتصاديون في تحديد نوعية وعدد المؤشرات المالية التي يمكن إستخدامها لقياس درجة تطور النظام المصرفي، فمثلا إستخدم كل من **Goldsmith 1989** و **Mckinnon 1973** مؤشرا واحدا يتمثل في حجم الوساطة المالية "M2/PIB"، بينما استخدم إقتصاديون آخرون ومن بينهم **1993** **demirguc-Kant** و **King-levine** و **levine 1996** مؤشرات مالية أخرى لقياس درج

تطور النظام المصرفي، ويمكن أن نذكر من بين هذه المؤشرات ما يلي :

أ - حجم الوساطة المالية (M2 / PIB) : ويطلق عليه أيضا مؤشر عرض النقود، والذي يمثل مجموع الكتلة النقدية) الودائع لأجل، الودائع الجارية والنقود السائلة (إلى الناتج الداخلي الخام، ويرى ماكينون أن

ارتفاع هذه النسبة يعبر عن دور كبير للوساطة المالية. (Numidia BOUAICHI & Pr Farid YAICI. N°14. 2014)

ب- معدل إجمالي أشباه النقود إلى حجم الناتج الداخلي الخام (QM/PIB) : يقيس هذا المؤشر قدرة النظام المصرفي على جذب المدخرات الطويلة والمتوسطة الأجل، والذي يعبر على مدى قدرة البنوك على توفير التمويل للعمليات الاستثمارية الطويلة الأجل، ويعتبر من أهم المؤشرات التي تقيس تطور النظام المصرفي. (Pr benhabib abderrazek et zenasni soumia. Novembre 2011).

ج- نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص على الناتج الداخلي الخام (CP/PIB) : يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص، حيث أنه كلما زادت نسبة هذا المؤشر فإنه يدل على دور كبير للبنوك في عملية النمو. (Dr. Brahim gana. Mars 2013). و يعتبر هذا المؤشر للدلالة على حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إجمالي القروض الموجهة للاقتصاد. فيما يلي، فالجدول التالي يوضح تطور هذا المؤشر المالي طيلة هذه الفترة.

جدول رقم 1: تطور القروض (2015-2007)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
حجم القروض (مليار دج)	2182,2	2624,6	3086,5	3268,1	3726,5	4298,4	4526.9	4785.8	4675.7

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ أن حجم القروض دائما في ارتفاع مستمر، الأمر الذي يفسر نظريا أن النظام البنكي يعمل من سنة لأخرى على زيادة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد. كما شهد هيكل توزيع القروض في السنوات الأخيرة تغيرا نوعيا، من خلال التوفيق بين القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل. الجدول الموالي يبين ذلك التغيير:

جدول رقم 2: هيكل توزيع القروض (2015-2007)

نوع القرض	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قصيرة الأجل	48	47,3	42,7	40,1	36,58	31,67	30.77	28.56	28.33
متوسطة وطويلة الأجل	52	52,7	57,3	59,9	63,42	68,33	69.23	71.44	71.66

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر

الجدول السابق يبين لنا التغيير الذي بدأ يطرأ على هيكل توزيع القروض في الاقتصاد، فبعدما كان يعتمد بنسبة كبيرة على القروض قصيرة الأجل (أين وصلت 66% سنة 2003)، بدأ يعتمد على النوعين معا (قصيرة الأجل، متوسطة وطويلة الأجل)، حتى وصلت نسبة القروض متوسطة و طويلة الأجل لأن تكون

أكبر من نسبة القروض قصير الأجل، وهذا ما تمثله سنة 2007، أين بلغ النوع الثاني من القروض، و لأول مرة، نسبة تفوق نصف مجموع القروض 50%.

لم تقتصر القفزة النوعية للنظام البنكي على تنوع هيكل توزيع القروض فقط، بل تعدتها إلى زيادة نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص، بعدما كانت تركز في تمويلها على القطاع العام، حيث عرف معدل تمويل القطاع الخاص ارتفاعا ملحوظا مقارنة بتلك المتعلقة بالقطاع العام. الجدول الموالي يبين توزيع القروض حسب القطاعات لهذه الفترة:

جدول رقم 3: توزيع القروض حسب القطاعات % (2007-2015)

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
قطاع عام	46	45,4	48,1	44,7	46,7	47,7	48.1	48.8	49.7
قطاع خاص	54	54,6	51,9	55,3	53,3	52,3	51.9	51.2	50.3

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر

ابتداء من 2006 أصبح القطاع الخاص يحوز على أعلى نسبة من القروض الموجهة للاقتصاد، وذلك بسبب قيام الخزينة العمومية بشراء ديون المؤسسات العمومية، الأمر الذي دفع النظام البنكي إلى التركيز على تمويل القطاع الخاص، حيث وصلت نسبة التمويل في السداسي الأول لسنة 2006 إلى 83%. و بقيت النسبة تفوق 50% خلال السنوات الأخيرة.

و بما أن النظام البنكي في هذه الفترة كان يتكون أيضا من البنوك الخاصة، فإن هذه الأخيرة ساهمت و لو بقسط صغير في تمويل الاقتصاد، حيث بلغ نسبة 10% من مجموع القروض الموجهة للاقتصاد، في حين كانت هذه النسبة موجهة فقط للمؤسسات الخاصة و العائلات، الأمر الذي دفع بنسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص للارتفاع.

لكن الأمر الملفت للانتباه، هو أنه رغم كل هذا التغير النوعي و الكمي في الأداء البنكي، إلا أنه لم يصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق النمو و التجاوب مع احتياجات الأعوان الاقتصاديين المالية، حيث بلغت نسبة القروض في الناتج المحلي الإجمالي نسبة 34%. أما فيما يخص تمويل القطاع الخاص (الذي يعد مصدرا مهما للنمو)، فإن نسبة القروض الموجهة له بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي كانت في حدود 13% و التي تعد نسبة ضعيفة مقارنة بالمغرب و تونس و التي بلغت 56% و 61% على التوالي. أما فيما يخص نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام و التي تقيس دور البنوك في تمويل النسيج الإنتاجي، وبالنظر لضعف تأثير بورصة الجزائر في الحياة الاقتصادية، فإن القطاع البنكي يعد المصدر الأساسي لتمويل الاقتصاد. و الملاحظ أن القروض الموجهة للقطاع الخاص خلال الفترة

2007 - 2015 تمثل نسبة متوسطة في حدود 15%. وهي تعد نسبة ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية، و

إذا ما قارناها بتلك المسجلة بدول الجوار و بدول عربية أخرى كما هو مبين بالجدول التالي:

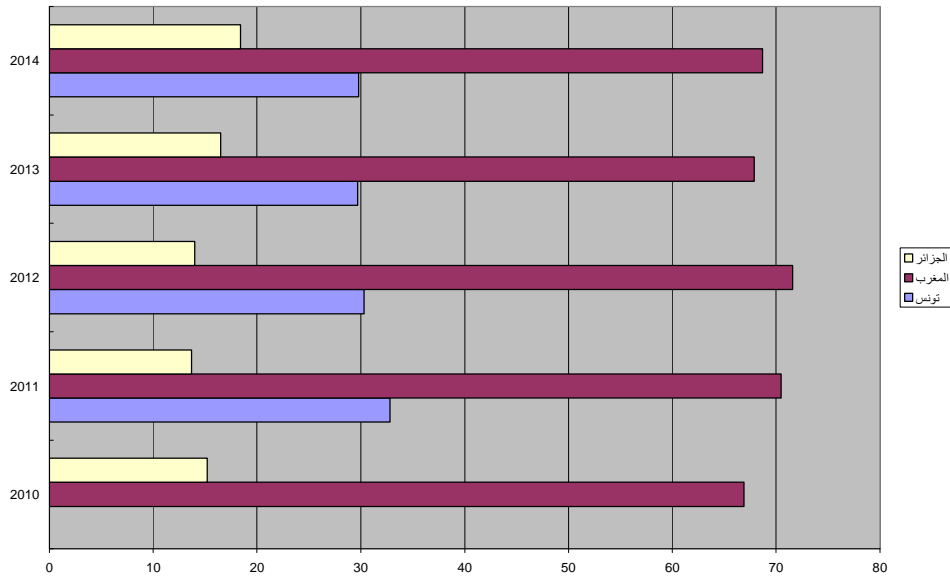
جدول رقم 4: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام (2010 - 2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
30.1	29.8	29.7	30.3	32.8	-	تونس
68.9	68.7	67.9	71.6	70.5	66.9	المغرب
18.2	18.4	16.5	14.0	13.7	15.2	الجزائر

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

شكل 1: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام (2010 - 2015)

السنوات



CP/PIB

المصدر: بيانات الجدول رقم 4

خلال عرضنا لمؤشر تطور النظام المصرفي بالجزائر و مقارنته بذلك المسجل في كل من تونس و المغرب، فهو يبقى غير كاف قياسا الى ما يشهده محيط نظامنا المصرفي من تطورات و تحولات، و وجدنا انه و بالرغم من كل الإصلاحات المنجزة إلا أن القطاع المصرفي في الجزائر لم يواكب حتى مستوى التطور المسجل في هذين البلدين. الأمر الذي يستدعي مزيدا من العمل على تأهيل و تطوير هيكل و أداء هذا النظام.

ثالثا- أثر التمويل البنكي على النمو الاقتصادي*دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)*

سنحاول بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر تطور النظام المصرفي اعتمادا على مؤشر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1995-2015 وذلك بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين هذان المتغيران من خلال إجراء دراسة قياسية وبغية الوصول إلى ذلك استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2015 حيث تشمل الدراسة القياسية على إستقرارية السلاسل الزمنية من خلال تطبيق اختبار ديكي فولر المطور ADF والكشف عن وجود تكامل مشترك و من ثم تقدير العلاقة باستخدام نموذج المربعات الصغرى.

1-تعيين النموذج

لتعيين النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي.

أ: تحديد متغيرات النموذج

المتغير التابع: نسبة نمو الناتج المحلي الحقيقي ورمزنا له بالرمز TCE.

المتغيرات المستقلة: بناء على ما أشرنا إليه سابقا فإن المتغيرات المستقلة تتمثل في:

● مؤشر التطور المالي DF.

● الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي و هو المتغير التفسيري الرئيسي و

رمزنا له في الدراسة ب IDE .

● مؤشر سعر الصرف الحقيقي: إن سعر الصرف المعتمد هو المعدل المتوسط لأسعار الصرف بالدولار

الأمريكي، وهذا للارتباط الشديد للاقتصاد الوطني بالعملة الأمريكية بسبب العائدات البترولية، ويعبر هذا

المؤشر على التوازن الخارجي للدولة ورمز له بالرمز TCH.

● نسبة إجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي XM .

● الإنفاق العمومي نسبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي G .

● تكوين رأس المال الثابت الخام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي FBCF .

فيما يخص المتغير المستقل DF فقد استخدمنا لقياسه مؤشر DF_{CP} نسبة القروض الموجهة

للقطاع الخاص على الناتج الداخلي الخام (CP/PIB) .

و بعد تحديد المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة ومجموع المتغيرات المفسرة يمكن التعبير

عما سبق بالصيغة الرياضية التالية: $TCE = F(IDE, DF_{CP},$

$G, TCH, XM, FBCF, INF)$

ب-تحديد الشكل الرياضي للنموذج

تعطي الصيغة الرياضية للنموذج على النحو التالي:

$$\log TCE_t = \alpha_1 + \alpha_2 \log IDE_t + \alpha_3 \log DF_{CP_t} + \alpha_4 \log FBCF_t + \alpha_5 \log TCH_t + \alpha_6 \log G_t + \alpha_7 XM_t + \alpha_8 INF_t + \alpha_9 \log U_t \quad (\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \dots)$$

تمثل معاملات

النموذج

T: يعبر عن عدد المشاهدات

بعد تعيين النموذج تأتي مرحلة تقدير معاملات النموذج، حيث تمر بالخطوات الآتية:

ج- جمع البيانات

سنقوم بتجميع البيانات التي تخص هذه المؤشرات في الجدول الموالي:

جدول رقم (5): تجميع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

للسنوات	IDE/GDP	TCE	DF _{CP}	TCH	FBCF	G	XM
1995	0	3.8	5.2	47.66	29.13	102.8	48.7
1996	0.575	4.1	5.36	54.75	24.87	94.18	47.5
1997	0.539	1.1	3.9	57.70	22.95	90.43	46.9
1998	1.258	5.1	4.56	58.74	25.74	99.93	40.7
1999	0.6	3.2	5.41	66.57	24.39	96.87	44.6
2000	0.511	2.2	5.99	75.26	20.67	80.17	56.9
2001	2.023	4.6	8.08	77.21	22.84	85.32	53.1
2002	1.876	4.7	12.3	79.68	24.57	90.12	54.2
2003	0.933	6.9	11.39	77.39	24.08	85.62	52.4
2004	1.033	5.2	11.12	72.06	24.01	85.59	58
2005	1.12	5.9	12.02	73.27	22.37	76.86	64.3
2006	1.532	2	12.35	72.64	23.16	73.10	65
2007	1.249	3	13.44	69.29	26.32	77.8	65
2008	1.517	2.4	13.16	64.58	29.23	80.73	69.5
2009	2	2.4	16.61	72.64	38.23	100.58	61.6
2010	1.426	3.3	15.63	74.38	36.28	92.97	60.5
2011	1.291	2.6	14.01	72.93	31.82	90	60.6
2012	0.734	2.7	14.54	77.53	31.42	90.47	59.1
2013	0.804	3.3	16.69	79.36	31.98	90.25	59.7
2014	0.83	3.2	15.90	80.50	31.80	91.93	58.90
2015	0.88	3.8	15.74	93.4	30.8	90.24	58.23

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي

ملاحظة: سوف نعلم على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات, مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي (Eviews7).

2 - اختبار الاستقرار

جدول رقم 6: اختبار الاستقرار

المتغيرات	اختبار ديكي - فولر المعزز في المستوى		اختبار ديكي - فولر المعزز للفروق الأولى	
	ديكي - فولر المعزز	القيم الحرجة	ديكي - فولر المعزز	القيم الحرجة
		5%		5%
LOGTCE	-4.08	-3.67	/	/
LOG DF _{CP}	-2.34	-3.67	-4.21	-3.69
LOGFBCF	-2.67	-3.67	-3.52	-3.28
LOGIDE	-2.88	-3.67	-4.91	-3.69
LOGTCH	-2.61	-3.67	-3.40	-3.28
LOGG	-2.35	-3.67	-4.38	-3.69
LOGINF	-3.36	-3.67	-6.57	-3.69
LOGXM	-1.80	-3.67	-4.20	-3.69

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

بمقارنة قيم t_{θ} الإحصائية مع القيم الحرجة، فإنه يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة وذلك بدلالة أن القيم المطلقة $t_{\theta j}$ الإحصائية المحسوبة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية، ما عدا المتغير الخاص بالنمو الاقتصادي ($\log TCE$) والذي وجدناه مستقرًا عند المستوى.

بعد نتائج الاستقرار نلاحظ أن متغيرات النموذج ليست مستقرة كلها في نفس المستوى، و عليه لا يمكننا إجراء اختبار التكامل المتزامن. و عليه يتم التقدير النماذج بطريقة المربعات الصغرى (على المدى الطويل).

3 - تقدير المعادلة

من خلال نتائج الاستقرار نقوم بتقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO) والتي تعكس العلاقة في المدى الطويل، و النتائج موضحة في المعادلة التالية:

$$\text{LOG(TCE)} = 31.26 - 1.58\text{LOG(TCH)} + 0.05\text{LOG(IDE)} + 2.22\text{LOG(DF}_{\text{CP}})$$

(0.22) (0.46) (0.81) (0.02)

$$- 1.58\text{LOG(FBCF)} + 0.22\text{LOG(G)} - 5.01\text{LOG(XM)} + 0.03\text{LOG(INF)}$$

(0.16) (0.95) (0.09) (0.85)

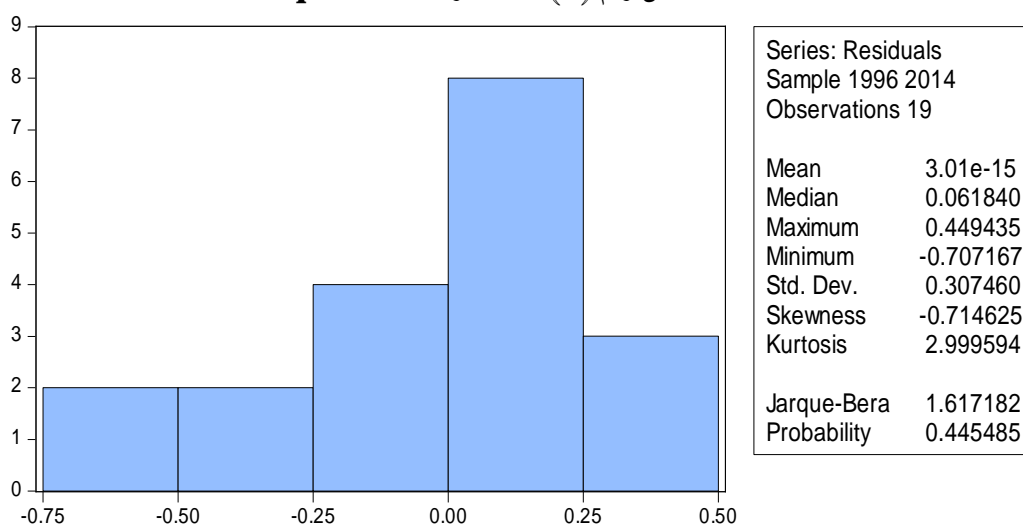
نلاحظ من خلال النتائج أن اختبار **DW** يبين لنا أنه ليس هناك ارتباط ذاتي في النموذج **Pas** **d'auto corrélation**، إضافة إلى أن اختبار **F-statistic** يبين أن هناك احتمال **91%** لوجود متغير أو أكثر على الأقل يفسر لنا التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي.

نلاحظ أن النموذج المطبق في هذه الحالة يفسر **35%** من النمو الاقتصادي (**R²adj=0.35**) ، بمعنى أن النسبة البقية (**65%**) تفسرها متغيرات أخرى ليست معروضة في النموذج. لكن إذا دققنا جيدا في متغيرات النموذج، نلاحظ أنها تمثل الأهم من بين المتغيرات الاقتصادية المفسرة حسب العديد من الدراسات.

4- اختبار البواقي

- التوزيع الطبيعي للبواقي:
النموذج الأول:

شكل رقم 7: اختبار Jarque-Bera



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار jarque-bera) يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- تجانس التباين:

جدول رقم 8: اختبار ARCH

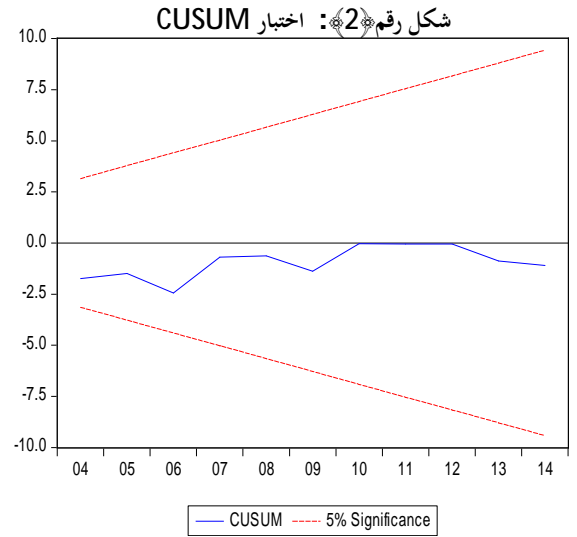
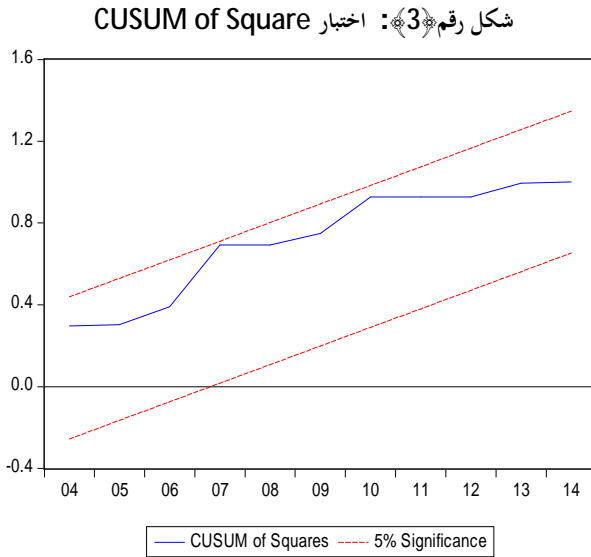
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.081115	Prob. F(1,16)	0.7794
Obs*R-squared	0.090794	Prob. Chi-Square(1)	0.7632

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

من خلال هذا الاختبار نلاحظ أن احتمال إحصائية فيشر أكبر من 5% في النماذج الثلاثة و بالتالي يمكن القول أن التباين متجانس.

5 - الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 7

النموذج يظهر أن معالم النموذج مستقرة ولا تعاني من تغيرات هيكلية تؤدي لحدوث قفزات مفاجئة في النموذج القياسي. حيث أن منحني البواقي يقع ما بين خطي فترات الثقة (خطي الانحراف المعياري) مما يثبت صحة استقرار البيانات على مستوى معنوية 5% و بالتالي ليس هناك حاجة لتقسيمها لفترات زمنية جزئية.

6 - النتائج

مما سبق يمكننا القول أن النموذج الذي بين أيدينا يفسر جيدا النتائج المتحصل عليها. أما إذا رجعنا إلى المتغيرات، كل واحدة على حدا، فإننا نلاحظ أن اختبار **t-statistic** يبين أن التطور المالي هو متغير معنوي.

كما نلاحظ أن هناك علاقة معنوية طردية بين متغير تطور النظام المصرفي و النمو الاقتصادي على المدى الطويل. فهذا يدل على التأثير الإيجابي لتطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي و إن كان ضعيفا.

الخاتمة

تم اختيار ثمان متغيرات حيث المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة إلى جانب مصفوفة تطور النظام المصرفي و التي تمثل المتغير الرئيسي في الدراسة مجموعة من المتغيرات التي تمثل هي كذلك محددات للنمو الاقتصادي كالأستثمار الأجنبي المباشر و تكوين رأس المال الثابت الخام و الإنفاق الحكومي و معدل الانفتاح التجاري... الخ، و هذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين تطور النظام المصرفي* اعتمادا على مؤشر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة* و النمو الاقتصادي. و قد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هاته المتغيرات إضافة إلى الأثر الإيجابي للوغاريتم متغير تطور النظام المصرفي على النمو الاقتصادي.

هاته النتائج جاءت لتؤكد على أهمية النظام المصرفي في ايجابية العلاقة بين نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معدلات النمو الاقتصادي باعتبار أن الأنظمة المصرفية المتطورة تسهم بفعالية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا الأخير أي التمويل لا بد له أن ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي.

لكن خلال عرضنا لمؤشر تطور النظام المصرفي بالجزائر و مقارنته بذلك المسجل في كل من تونس و المغرب، فهو يبقى غير كاف قياسا الى ما يشهده محيط نظامنا المصرفي من تطورات و تحولات، و وجدنا انه و بالرغم من كل الإصلاحات المنجزة إلا أن القطاع المصرفي في الجزائر لم يواكب حتى مستوى التطور المسجل في هذين البلدين. الأمر الذي يستدعي مزيدا من العمل على تأهيل و تطوير هيكل و أداء هذا النظام.

المراجع

باللغة العربية

1. عبد العزيز جميل مخيمر، أحمد عبد الفتاح عبد الحليم، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2005.
2. عز الدين أمقران، محمد رقيق، دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مدرسة العليا للتجارة، 2007.
3. لرقط فريدة، بوقاعة زينب، بوروية كاتيا، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، ملتقى دولي حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003 .
4. رايح خوي، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، دار إيتراك لطباعة و النشر و التوزيع، ط 2008.
5. سوزان كرين، ريشي جويال، مشفق مبارك، راندة ساب، تطوير القطاع المالي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2003 .
6. حمد محمد مشعل، ركبة أحمد مشعل، القطاع المالي في الأردن والنمو الاقتصادي، مجلة دراسات للعلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، المجلد 39 ، العدد 1 . 2012.
7. بيانات البنك العالمي
8. بيانات بنك الجزائر

باللغة الفرنسية

1. Numidia BOUAICHI & Pr Farid YAICI liberalisation financiere et developpement financier : approche comparative entre l'algérie, le maroc et la tunisie. Revue des Sciences Économiques et de Gestion. N°14 (2014). Sétif .
2. Les effets de la libéralisation financière sur la crissance économique : analyse empirique sur le cas de l'algérie. Pr benhabib abderrazek et zenasni soumia. colloque international sur : La bonne performance des organisations et des gouvernements Deuxième édition: La croissance des entreprises et des économies entre la réalisation de la performance financière et les défis de la performance environnementale, Sétif. Novembre 2011 .
3. Dr. Brahim gana. Identification des principaux indicateurs de développement financier en Algérie par la méthode d'analyse en composantes principales (ACP) Colloque international sur l'évaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leur retombées sur l'emploi. Université se Sétif. Mars 2013.
4. Demirguc-Kunt A Et Levine R 1996« stock market development and financial intermediaries: stylized fact” *the world bank economic review vol 10 n°2.*